

مسح للنخب السياسية والمدنية حول مشروع قانوني القضاء والاحوال الشخصية الجعفري

مركز المعلومة للبحث والتطوير

بغداد ٢٠١٤

www.infocenteriq.com

info@infocenteriq.com

المقدمة:

شغلت قضية اقتراح وزير العدل العراقي، مشروع قانوني القضاء والاحوال الشخصية الجعفري، الرأي العام العراقي، وعلى وجه الخصوص نخبة المجتمع، من ناشطين مدنيين وسياسيين واعلاميين ومدافعين ومدافعات عن حقوق المرأة، فضلا عن اعضاء مجلس النواب، فقد عبر كثير منهم عن رفضهم لهذه المسودة، داعين مجلس النواب الى عدم تشريعها، ولكن ازدادت حدة الصراع بين المؤيدين للمسودتين والرافضين لهما، بعد اقرار مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٢٥/٢/٢٠١٤ مسودة قانون القضاء الجعفري واحالته الى مجلس النواب لغرض تشريعه، حيث خرجت في عدد من مدن البلاد تظاهرات مؤيدة واخرى رافضة للمسودتين، والكل يستند الى ادلة وبراهين تحاول التوقية من موقفه، علما ان المرجعية الدينية في النجف الاشرف بينت رفضها تشريع هذه القوانين في هذا الوقت لما يحمله من اخطاء فقهية تحتاج التعديل، فضلا عن توقيته السيء، كما عبرت منظمات دولية عدة عن امتعاضها من تمرير مجلس الوزراء هذه المسودة (القضاء الجعفري)، لما فيها من انتهاك لحقوق المرأة والاطفال.

هدف الاستطلاع:

ان التأثيرات التي ولدتها هذه القضية تحتاج، لدراسة لأخذ موقف يستند على اساس علمي، من اجل ذلك عملنا على تنفيذ هذا الاستطلاع، متوجهين للأشخاص المؤثرين في الرأي العام العراقي.

عينة الاستطلاع:

تمثل عينة الاستطلاع نخبة من النخب السياسية والمدنية في العراق، وهم من الاشخاص الذين يؤثرون بشكل او بأخر على مجريات الاحداث في البلاد. كما ان الفقرات الواردة في ها الاستطلاع تحتاج لمعرفة مسبقه واطلاع عليها مما يشكل ميزه تتوفر بالعينة التي اخترناها، والتي شملت:

١- اعضاء مجلس نواب سابقين وحاليين.

٢- نشطاء سياسيين ومدنيين.

٣- موظفين في مؤسسات الدولة.

٤- نقابات عمالية ومهنية.

٥- اعلاميين ومتقنين.

٦- مهنيين ك (اطباء، محامين، مهندسين، ...الخ).

٧- شيوخ عشائر ووجهاء.

واختيرت الهيئة العشوائية الطبقيه في مدينة بغداد فقط، يواقع ٤١٢ مستجيب، مع استبعاد ٨ استمارات لعدم اكتمال المعلومات الخاصة بالمستجيب، وقد استخدمنا في جمع البيانات طريقتين، الاولى عن

طريق جامع البيانات واللقاءات مع المستجيبين، والثانية عن طريق الهاتف والتوجه المباشر للمستجيبين، وتحديدًا أعضاء مجلس النواب لصعوبة الوصول لهم.

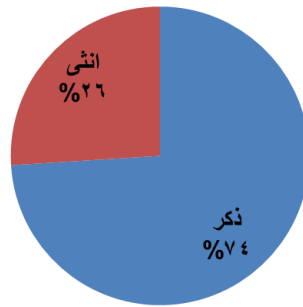
فترة تنفيذ الاستطلاع:

تم إجراء هذا الاستطلاع خلال الفترة (٦-٢٠ اذار ٢٠١٤)، حيث استغلت نص المدة الأولى في توزيع الاستمارات على المستجيبين، والنصف الآخر استغل لعملية التحليل وكتابة التقرير النهائي. تم استخدام برنامج الـ SPSS في تحليل النتائج

النوع الجندي:

شكلت نسبة الذكور في المستجيبين للاستطلاع ٧٤%، في حين بلغت نسبة الإناث ٢٦%، والسبب في تدني نسبة الإناث يعود إلى صعوبات واجهت الباحثين الميدانيين في حث الإناث على الاستجابة للاستطلاع، وابداء رأيهم، وادناه جدول يوضح نسب النوع الجندي.

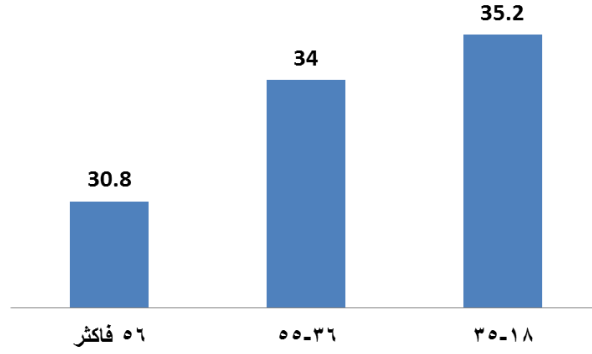
الجنس		
الخيارات	التكرارات	النسبة
ذكر	305	74.0
انثى	107	26.0
المجموع	412	100



الفئات العمرية:

قسم المستجيبون للاستطلاع إلى ثلاثة فئات عمرية (١٨-٣٥ سنة)، (٣٦-٥٥ سنة)، (٥٦ سنة فأكثر)، وكانت نسبة الفئة الأولى ٣٥% وهي أعلى نسبة في حين أقل نسبة كانت للفئة الثالثة ٣٠%، وادناه جدول يوضح نسبة كل فئة.

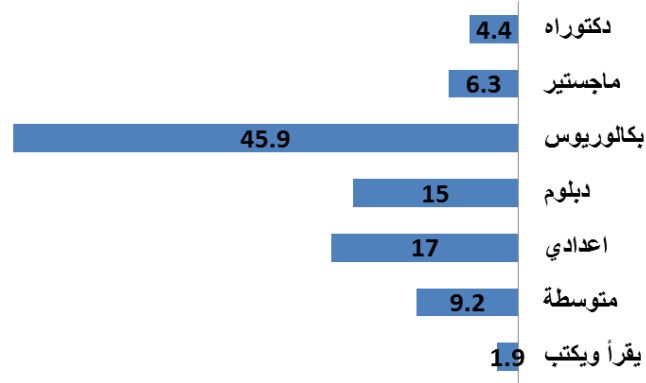
الفئات العمرية		
الفئات	التكرارات	النسبة
18-35	145	35.2
36-55	140	34.0
56 فأكثر	127	30.8
المجموع	412	100



التحصيل الدراسي:

الجدول ادناه يوضح نسب التحصيل الدراسي للمستجيبين، ويظهر من النتائج، المبينة في الجدول ادناه، ان حامي شهادة البكالوريوس شكلوا اكبـر نسبة من المستجيبين وبلغت ٤٥%، في حين بلغت اقل نسبة ١,٩% للمستجيبين الذين يقرؤون ويكتبون.

التحصيل الدراسي		
الخيارات	التكرارات	النسبة
يقرأ ويكتب	8	1.9
متوسطة	38	9.2
اعدادي	70	17.0
دبلوم	62	15.0
بكالوريوس	189	45.9
ماجستير	26	6.3
دكتوراه	18	4.4
المجموع	411	99.8
رفض الاجابة	1	.2
المجموع	412	100



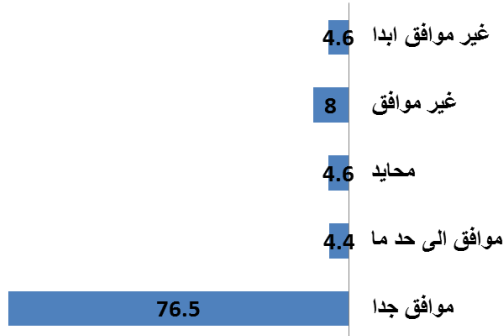
النتائج:

سوف نقوم بالصفحات التالية بعرض نتائج الاستطلاع، من خلال استعراض الاسئلة والفقرات المكونة لها مع تحليل كتابي وجدول واشكال توضيحية، تبين النتائج، وكالاتي:

السؤال الاول: ان تطبيق قانون الاحوال الشخصية الجعفري سلبي في النسيج الاجتماعي العراقي؟

قسمت الاجابة في هذا السؤال الى عدد من الخيارات لتتيح للمستجيب السهول في اختيار الاقرب الى اجابته، وكانت نسبة الموافق جدا مع عبارة السؤال ٧٦% وهي اعلى نسبة، في حين شكلت نسبة غير موافق مع هذه العبارة بشكل معينة او الى درجة كبيرة ١٢% من عموم الاجابات، وهذا يبين ان المستجيبين يتوقعون ان هذا مسودة قانون الاحوال الجعفري في حال تطبيقها ممكن ان تؤثر بشكل سلبي على النسيج الاجتماعي العراقي، وادناه جدول يوضح الاجابة على السؤال.

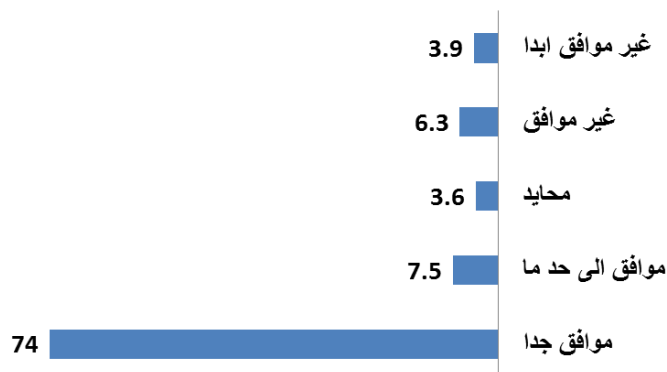
ان تطبيق قانون الاحوال الشخصية الجعفري سيؤثر سلباً في النسيج الاجتماعي للعراق		
الخيارات	التكرارات	النسبة
موافق جدا	315	76.5
موافق الى حد ما	18	4.4
محايد	19	4.6
غير موافق	33	8.0
غير موافق ابدا	19	4.6
المجموع	404	98.1
رفض الاجابة	8	1.9
المجموع	412	100



السؤال الثاني: ان تطبيق قانون القضاء الجعفري سلباً في النسيج الاجتماعي العراقي؟

استخدمنا ذات الاسلوب في السؤال السابق في خيارات الاجابة على هذا السؤال، حيث ظن ٧٤% من المستجيبين ان هذه العبارة صحيحة، في حين شكلت نسبة غير موافق بدرجة معينة وغير موافق ابدا ٩% من مجموع المستجيبين، وادناه جدول يوضح الاجابة على هذا السؤال.

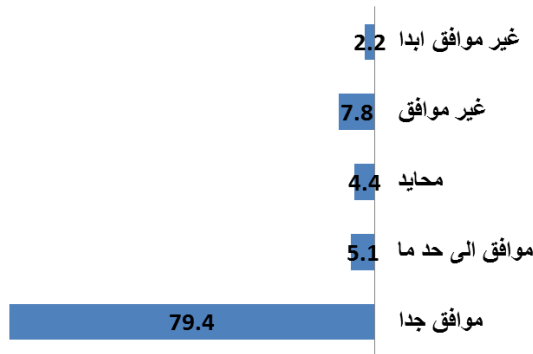
إن تطبيق قانون القضاء الجعفري سيؤثر سلباً في النسيج الاجتماعي للعراق		
الخيارات	التكرارات	النسبة
موافق جدا	305	74.0
موافق الى حد ما	31	7.5
محايد	15	3.6
غير موافق	26	6.3
غير موافق ابدا	16	3.9
المجموع	393	95.4
رفض الاجابة	19	4.6
المجموع	412	100



السؤال الثالث: إن تشريع قانوني الاحوال الشخصية والقضاء الجعفري، يتعارض مع المادة (١٤) من الدستور العراقي والتي تنص على ((العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي))؟

يظن ٧٩% من المستجيبين للاستطلاع ان تشريع القانوني القضاء والاحوال الشخصية الجعفري يتعارضان مع نص المادة ١٤ من الدستوري والتي اكدت على تساوي العراقيين امام القانون دون أي تمييز، في حين يظن ١٠% من المستجيبين ان هذا غير صحيح ولا يوجد تعارض، ادناه جدول يوضح الاجابة على السؤال.

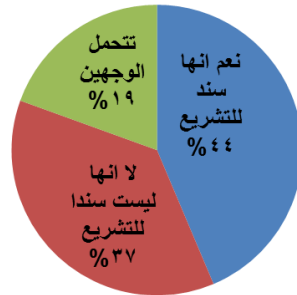
إن تشريع قانوني الاحوال الشخصية والقضاء الجعفري، يتعارض مع المادة (١٤) من الدستور العراقي والتي تنص على ((العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي		
الخيارات	التكرارات	النسبة
موافق جدا	327	79.4
موافق الى حد ما	21	5.1
محايد	18	4.4
غير موافق	32	7.8
غير موافق ابدا	9	2.2
المجموع	407	98.8
رفض الاجابة	5	1.2
المجموع	412	100



السؤال الرابع: برأيك هل المادة (٤١) من الدستور والتي تنص على ((العراقيون احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون))، سند لتشريع هكذا قوانين؟

يعتقد ٤٠% من المستجيبين للاستطلاع ان المادة ٤١ من الدستور سند لتشريع هذه القوانين، في حين يعتقد ٣٤% انها ليست سند، فيما يظن ١٨% انها تتحمل الوجهين، وادناه جدول يوضح الاجابة على السؤال.

برأيك هل المادة (٤١) من الدستور والتي تنص على ((العراقيون احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون))، سند لتشريع هكذا قوانين؟		
الخيارات	التكرارات	النسبة
نعم انها سند للتشريع	168	40.8
لا انها ليست سندا للتشريع	142	34.5
تتحمل الوجهين	75	18.2
المجموع	385	93.4
رفض الاجابة	27	6.6
المجموع	412	100



السؤال الخامس: برأيك ما هي المواد التي يجب ان لا تتضمن في مسودتي قانوني القضاء والاحوال الجعفري؟

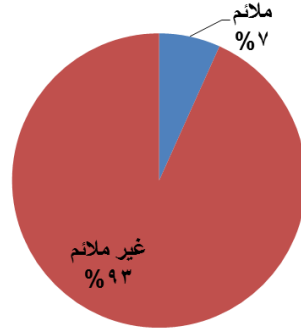
هذا السؤال تركنا اجابته للمستجيب، يكتب فيه ما يشاء من اجابة يظن انها صحيح، ونحن عملنا على توحيد الاجابات وحساب تكرارات الاجابات المتوافقة، وكانت الاجابات كالاتي:

- تشريع قانون واحد جامع للجميع، او الاستمرار بالعمل بالقانون القديم تكررت ٣٥
- اختلف مع القانون بشكل كامل ورفض تشريعه تكررت ٨١
- تعديل المواد الطائفية في القانون تكررت ٣٠
- تعديل المادة الخاصة بزواج القاصرات تكررت ٧٢

- تعديل المادة الخاصة بالميراث تكررت ٨
- تعديل المادة الخاصة بالحضانة تكررت ٤
- تعديل المواد الخاصة بالطلاق وانتهاك حرية المرأة والنفقة تكررت ٢٦

السؤال السادس: هل تعتقد ان التوقيت ملائم لطرح مشاريع قوانين من هذا النوع الآن؟
 يرى ٩١% من المستجيبين للاستطلاع ان الوقت غير مناسب لطرح هكذا مشاريع من هذا النوع، في حين يعتقد ٦% فقط ان الوقت مناسب، وادناه جدول يوضح الاجابة على السؤال.

هل تعتقد ان التوقيت ملائم لطرح مشاريع قوانين من هذا النوع الان؟		
النسبة	التكرارات	الخيارات
6.6	27	ملائم
91.5	377	غير ملائم
98.1	404	المجموع
1.9	8	رفض الاجابة
100	412	المجموع

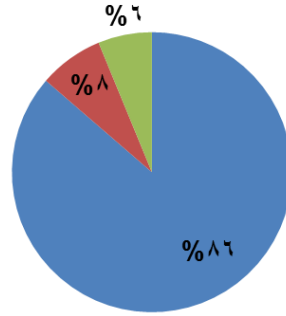


السؤال السابع: هل تتوقع أن تشريع هذين القانونين سيشرح المكونات المذهبية والدينية العراقية الأخرى على السعي لتشريع قوانين خاصة بها أيضاً؟
 يتوقع ٨٤% من المستجيبين للاستطلاع ان تشريع هذه القوانين سوف تدفع المكونات الاخرى الى تشريع قوانين خاصة بهم، في لا يتوقع ٧% من المستجيبين ذلك، وادناه جدول يوضح الاجابة على السؤال.

هل تتوقع أن تشريع هذين القانونين سيشرح المكونات المذهبية والدينية العراقية الأخرى على السعي لتشريع قوانين خاصة بها أيضاً؟		
النسبة	التكرارات	الخيارات
84.7	349	اتوقع ذلك
7.3	30	لا اتوقع ذلك
6.1	25	لا ادري

المجموع	404	98.1
رفض الاجابة	8	1.9
المجموع	412	100

■ لا ادري ■ لا اتوقع ذلك ■ اتوقع ذلك



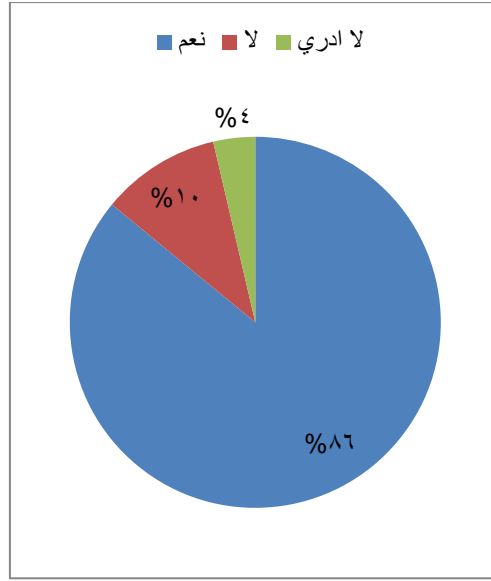
السؤال الثامن: حينما يجري تشريع وتطبيق عدة قوانين للأحوال الشخصية في مجتمع معين، ما هي النتيجة المتوقعة؟

في هذا السؤال تم طرح اكثر من عبارة على المستجيبين، مع مقياس للإجابة لكل عبارة يختار منها المستجيب ما يتوقعه قريب على اجابته، وكالاتي:

١- حينما يجري تشريع وتطبيق عدة قوانين للأحوال الشخصية في مجتمع معين، ما هي النتيجة المتوقعة؟ تفكك العشائر والاسر المؤلفة من مكونات دينية ومذهبية متنوعة؟

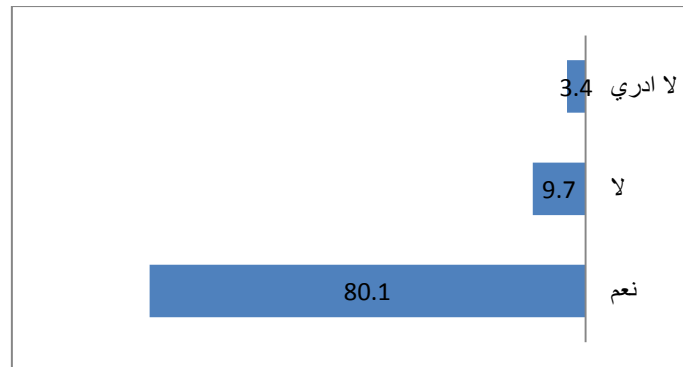
يرى ٧٧% من المستجيبين للاستطلاع ان تشريع هذا القانون سيؤدي الى تفكك العشائر والاسر المؤلفة من مكونات دينية ومذهبية متنوعة، في حين لا يتوقع ١٠% ذلك، وادناه جدول يوضح الاجابة على السؤال.

تفكك العشائر والاسر المؤلفة من مكونات دينية ومذهبية متنوعة		
الخيارات	التكرارات	النسبة
نعم	321	77.9
لا	43	10.4
لا ادري	21	5.1
المجموع	385	93.4
رفض الاجابة	27	6.6
المجموع	412	100



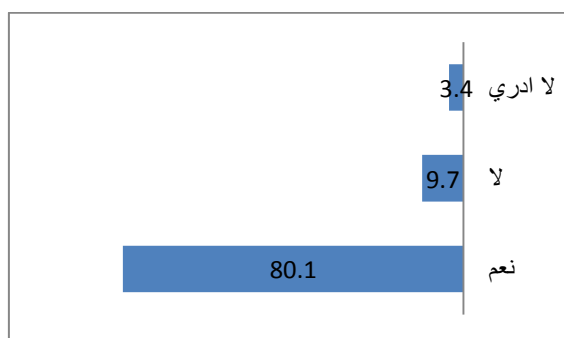
٢- حينما يجري تشريع وتطبيق عدة قوانين للأحوال الشخصية في مجتمع معين، ما هي النتيجة المتوقعة؟ تدهور الشعور بالهوية الوطنية؟
يعتقد 83% من المستجيبين الى الاستطلاع ان تشريع هذه القوانين سيؤدي الى تدهور الشعور في الوحدة الوطنية، ويختلف معهم 8% من المستجيبين في ذلك، وادناه جدول يوضح الاجابة على السؤال.

تدهور الشعور بالهوية الوطنية.		
الخيارات	التكرارات	النسبة
نعم	344	83.5
لا	36	8.7
لا ادري	12	2.9
المجموع	392	95.1
رفض الاجابة	20	4.9
المجموع	412	100



٣- حينما يجري تشريع وتطبيق عدة قوانين للأحوال الشخصية في مجتمع معين، ما هي النتيجة المتوقعة؟ نفور المكونات الدينية والمذهبية المختلفة من بعضها؟
يعتقد ٨٠% من المستجيبين الى الاستطلاع ان تشريع هذه القوانين سيؤدي الى نفور بين مكونات المجتمع العراقي، في حين يرى ٩% من المستجيبين ان ذلك لن يحصل، وادناه جدول يوضح الاجابة على السؤال.

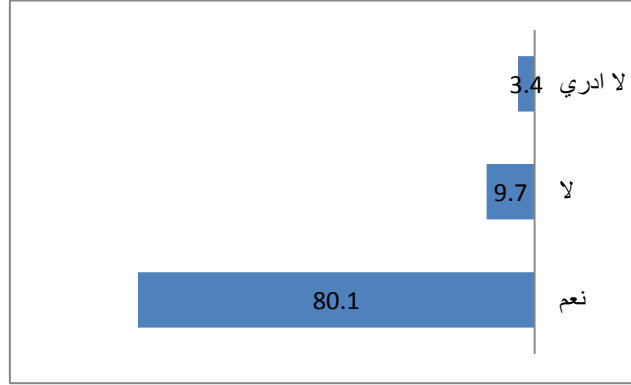
نفور المكونات الدينية والمذهبية المختلفة من بعضها.		
النسبة	التكرارات	الخيارات
80.6	332	نعم
9.2	38	لا
2.2	9	لا ادري
92.0	379	المجموع
8.0	33	رفض الاجابة
100	412	المجموع



٤- حينما يجري تشريع وتطبيق عدة قوانين للأحوال الشخصية في مجتمع معين، ما هي النتيجة المتوقعة؟ فقدان الثقة الاجتماعية بين المكونات؟
يرى ٨١% من المستجيبين الى الاستطلاع ان تشريع هذه القوانين سيؤدي الى فقدان الثقة بين مكونات المجتمع العراقي، في حين يرى ٨% من المستجيبين ان ذلك لن يحصل، وادناه جدول يوضح الاجابة على السؤال.

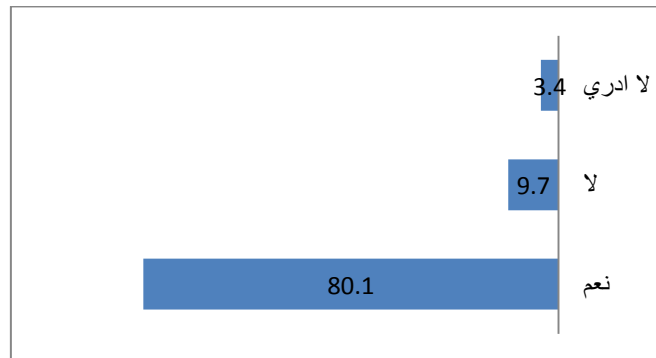
فقدان الثقة الاجتماعية بين المكونات.		
النسبة	التكرارات	الخيارات
81.1	334	نعم
8.7	36	لا

لا ادري	12	2.9
المجموع	382	92.7
رفض الاجابة	30	7.3
المجموع	412	100



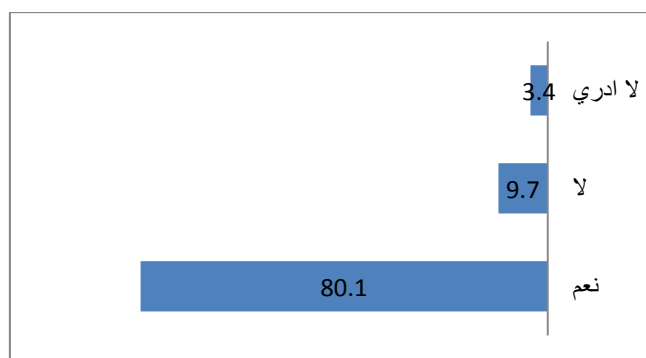
٥- حينما يجري تشريع وتطبيق عدة قوانين للأحوال الشخصية في مجتمع معين، ما هي النتيجة المتوقعة؟ يبدأ كل مكون بالسعي للاستقلال سياسياً عن بقية المكونات؟ يعتقد ٨٠% من المستجيبين الى الاستطلاع ان تشريع هذه القوانين سيؤدي الى سعي المكونات العراقية الى البحث عن الاستقلال السياسي كلا على حدا، في حين يرى ٨% من المستجيبين ان ذلك لن يحصل، وادناه جدول يوضح الاجابة على السؤال.

يبدأ كل مكون بالسعي للاستقلال سياسياً عن بقية المكونات		
الخيارات	التكرارات	النسبة
نعم	332	80.6
لا	35	8.5
لا ادري	14	3.4
المجموع	381	92.5
رفض الاجابة	31	7.5
المجموع	412	100



٦- حينما يجري تشريع وتطبيق عدة قوانين للأحوال الشخصية في مجتمع معين، ما هي النتيجة المتوقعة؟ تعميق المشاعر الطائفية والتطرف الديني في المجتمع؟
يعتقد ٨٠% من المستجيبين الى الاستطلاع ان تشريع هذه القوانين سيؤدي الى تعميق مشاعر التطرف بين مكونات المجتمع العراقي، في حين يرى ٩% من المستجيبين ان ذلك لن يحصل، وادناه جدول يوضح الاجابة على السؤال.

تعميق مشاعر الطائفية والتطرف الديني في المجتمع.		
النسبة	التكرارات	الخيارات
80.1	330	نعم
9.7	40	لا
3.4	14	لا ادري
93.2	384	المجموع
6.8	28	رفض الاجابة
100	412	المجموع



السؤال التاسع: برأيك ما السبب وراء طرح هذا النوع من القوانين الخلافية في التوقيت الحالي؟
هذا السؤال اعطي فرصة للمستجيب بان يختار اكثر من اجابة، بعد ان صيغة اجابته بشكل فقرات يختار منها المستجيب ما يشاء، وبينت النتائج الاتي:

- إثارة المشاعر الطائفية بهدف التحشيد الانتخابي اختيرت ٣٠٤ مرة
- تلبية استحقاق دستوري بتطبيق المادة (٤١) منه تكررت ٩٣ مرة
- التهيئة لتقسيم البلاد تكررت ٢٠٥ مرة
- تقوية مركز الأحزاب الإسلامية في الحياة العامة تكررت ٢٧٤ مرة

التوصيات:

من استعراض النتائج الواردة اعلاه، من الممكن التوصل الى عدد من التوصيات المهمة لصانع القرار، وهي:

- ١- اعتماد قانون مدني جامع لجميع العراقيين، بدل مشروع القانون المقترحات.
- ٢- اخذ رأي المجتمع المدني وخبراء القانون في حالة تشريع قوانين ذات حساسية في المرات القادمة.
- ٣- على مجلس النواب عدم تمرير هذه القوانين، المثيرة للتفرقة بين ابناء الشعب.

مركز المعلومة للبحث والتطوير

بغداد ٢٠١٤